

نص السؤال

ادعاء خطأ يوسف - عليه السلام - بطلبه الإمارة

الجواب التفصيلي

رة(*)

هة:

يدعى بعض المتوهمين أن يوسف - عليه السلام - طلب الإمارة

إذ قال:

اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم

(يوسف:55)

ليم (55) (يوسف)، ولم يستأنس بالمشيئة وينبع معولته بالعبارة المأثورة: إن شاء الله. وذلك بعد خطأ يتناقض مع عصمته برغمهم.

هة:

- 1) يجوز طلب الإمارة للمصلحة لمن كان أهلاً لها، بل إن المصلحة إذا اقتضت ولاية إنسان بعينه صارت واجبة في حقه، كما أنه لا إنم في تولية العمل من يد كافر، ما لم يأت الإنسان المولى بمحذور شرعي.
- 2) إن مدح يوسف - عليه السلام - لنفسه ليس مذموماً؛ لأنه لم يقصد منه التواضع والتفاخر، وإنما قصد إلى بيان انتصافه بالصفتين اللازمتين لمن ينوء بعبء الإمارة.

بل:

ر:

لقد ظهرت على يوسف - عليه السلام - الخصال التي تؤهله للقيام بهذه المهمة - القيام على خزائن الأرض - قبل أن يطلبها، وهذه الخصال رأها الملك عليه؛ ولذا وثق فيه

فقال له:

اليوم لدينا مكين أمين

(يوسف:54) [1].

ات:

• العلم: حيث فسر الرؤيا تفسيراً عجز عنه القوم وبشهد بصحته العقل.

• الصبر والنيات: حيث كان في السجن، وطلب الملك خروجه منه، فلم يسرع إلى الخروج، وإنما توقف حتى تظهر براءته مما نسب إليه.

• حسن الأدب: حيث ستر ذكر امرأة العزيز، وعرض أمر النسوة؛ ما بال النسوة اللاتي قطعن أيديهن إن ربي يكيدهن عليم (50) (يوسف) مع أن البلاء وصل إليه من جهتها بالذات.

لعم (54) (يوسف) أي: حاطبه، وتحقق من فضله وعلمه، وما هو عليه من كمال خلق قال له: ((إنك اليوم لدينا مكين أمين (54) (يوسف)، ذو مكانة ومنزلة، ومؤتمن على كل شيء، فعندئذ طلب يوسف - عليه السلام - لعمه.

ثمة [2] الفحط والجوع عنها، حتى يمكن القول إن هذا التصرف أصبح واجبا على يوسف؛ لأنه - وهو - حفيظ عليم (55) (يوسف) - القادر على تجنب البلاد خطر الفحط، والصيق الشديد، وغيره ممن ليس على مثل

دياً".

ليم (55) (يوسف)؛ والآية تدل على جوار أن يطلب الإنسان عملاً يكون له أهلاً، فإن قيل: قد جاء عن عبد الرحمن بن سمرة - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «لا تسأل الإمارة، فإنك إلام.

يها".

1. أنه لم يقل: إني حسيب كريم، وإن كان كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن إبراهيم» [6]. ولا قال: إني جميل مليح، إنما قال: إني

في حق

وله عز وجل:

تذكوا أنفسكم هو أعلم بمن اتقى

(النجم:32)

3. أنه رأى ذلك فرصاً متعباً عليه؛ لأنه لم يكن هنالك غيره [7].

بينة [8].

"وأما تولية العمل من يد كافر ويكون نجا له، وتحت أمره وطاعته، فإنه يجوز أن يتولى الإنسان المصلح عملاً من قبل سلطان كافر أو جاني، إذا تبين ذلك سبيلاً إلى الحكم بأمر الله، ودفع الظلم، وإذا لم يتم ذلك له" [10].

معر:

ليم (55) (يوسف) ليس مدحا لنفسه بمقدار ما هو بيان لانتصافه بالصفتين اللازمتين لمن يقوم بهذا الأمر، إذ إن معنى "حفيظ": أمين أحفظ ما تستحفظنيه، ومعنى "عليم": عالم بوجود التصرف، وكأنه غلب على طنه ضرو

آخر.

ليم (55) (يوسف) مدح نفسه، ويجوز للإنسان ذلك إذا جهل أمره للحاجة [11].

لغو [12].

مة:

إن الإمارة شروطاً، وضوابط إن توافرت في شخص ما وجب إعطاؤها إياه، وجاز له أن يطلبها إن وجد في نفسه قدرة عليها ومصلحة للناس، ونلك الشروط والضوابط والخصال، قد توافرت في يوسف - عليه السلام - لا حرج في تولية الإمارة أو العمل من يد كافر مادام ذلك لا يؤدي إلى محذور شرعي، ونقطة العزيز بيوسف - عليه السلام - جعلته يكله إلى تصرفه الشخصي؛ فامتنع إيمان المحذور من يوسف.

لإنسان أن يصف نفسه بما فيه من علم ومن فضل، ويوسف - عليه السلام - إنما أراد أن يعرف نفسه للملك؛ ليعلم الملك قدرته على هذا الأمر.

المراجع

1. (*) عصمة الأنبياء والرد على الشبه الموجهة إليهم، د. محمد أبو النور الحديدي، مطبعة الأمانة، القاهرة، 1399هـ/ 1979م،
جو مكانة عند الناس ومعظم لديهم.
ثقله: الداينة.
4. عصمة الأنبياء والرد على الشبه الموجهة إليهم، د. محمد أبو النور الحديدي، مطبعة الأمانة، القاهرة، 1399هـ/ 1979م، ص324 بتصرف.
5. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب كفارات الأيمان، باب الكفارة قبل الخنث وبعده (6343)، وفي مواضع أخرى، ومسلم في صحيحه، كتاب الأيمان، باب ندب من حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها (4370).
6. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب استنابة المرتدين والمعاندين، باب حكم المرتد والمرتدة (6525)، وفي مواضع أخرى، ومسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب النهي عن طلب الإمارة والحرص عليها (4822).
7. ((يوسف) (3210)، وفي مواضع أخرى.
8. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1405هـ/ 1985م، ج9ص215: 217.
9. ط1، 1999م، ج1ص6998.
10. ج9ص329.
1. عصمة الأنبياء والرد على الشبه الموجهة إليهم، د. محمد أبو النور الحديدي، مطبعة الأمانة، القاهرة، 1399هـ/ 1979م، ص326.
1. عصمة الأنبياء والرد على الشبه الموجهة إليهم، د. محمد أبو النور الحديدي، مطبعة الأمانة، القاهرة، 1399هـ/ 1979م، 327 بتصرف بتسير.